«العمال الجزائري» يطالب بتجميد عضوية الجزائر في الجامعة العربية

اقتحامات جماعية للمسجد الأقصى من المستوطنين

عناصر من قوات الاحتلال الإسرائيلي تقوم بتفتيش الوافدين إلى المسجد الأقصى أول من أمس (رويترز)

اقتحم نحو ٣٠٠ مستوطن، أمس الأحد، المسجد الأقصى من جهة باب المغاربة بحراسة مشددة من القوات الإسرائيلية الخاصة.

وذكرت وكالة «وفا» أن الاقتحامات الواسعة للمستوطنين تتزامن مع ما يسمى بعيد «نزول التوراة»، وسط محاولات متكررة لأداء صلوات وطقوس تلمودية في المسجد.

وقد تجمعت مجموعات من المستوطنين في سوق القطانين، المفضي إلى المسجد الأقصى، وأدوا طقوسا تلمودية استفزازية بالقرب من باب الأقصى، وسط إغلاق قسري للمحال التجارية في المنطقة.

وفي السياق، شارك مئات المستوطنين في أداء طقوس وشعائر تلمودية في باحة حائط البراق «الجدار الغربي للمسجد الأقصى»، بحراسات مشددة.

وفي سياق متصل رأت حركة حماس أن تحرك المدن والقرى الفلسطينية المحتلة عام ٤٨، «يؤكد أن عمليات طمس الهوية الفلسطينية وكيّ وعي الأجيال فشلت».

وأضافت حماس في بيان لها: إن «كل مشاريع وبرامج التهويد وتصفية القضية الفلسطينية لن يكتب لها النجاح»، مشيرة إلى أن «التلاحم الفلسطيني والتمسك بالحقوق ومواجهة المحتل أصبح واقعاً يتجسد بكل قوة بين كل الفلسطينيين».

وأكدت الحركة أيضاً على ضرورة استمرار المسيرات في كل أرجاء فلسطين وفي المنافي والشتات لإفشال كل مشاريع تصفية القضية الفلسطينية.

ويأتي موقف حماس بعدما اعتدت قوات الاحتلال بالضرب على فلسطينيين خرجوا في تظاهرة نصرة لغزة والقدس في مدينة حيفا، ونددوا بالتواطؤ الرسمي العربي مع الاحتلال.

وأفادت مواقع فلسطينية أن أجواء حذرة سادت في المدينة المحتلة، بعد ليلة صعبة من الاعتقالات والمواجهات بين شرطة الاحتلال وفلسطينيين تظاهروا بذكرى النكبة، وضد مجزرة غزة، ونقل سفارة أميركا للقدس المحتلة.

وفي السياق طالبت الأمينة العامة لـ«حزب العمال الجزائري» لويزة حنون حكومة بلادها بتجميد عضويّتها في جامعة الدول العربية، بعد القرارات التي اتخذتها الأخيرة بما يتعلّق بالقضية الفلسطينية.

ووصفت حنون قرارات الجامعة العربية في هذا الإطار بأنها «مناقضة لقناعات ومواقف الجزائر»، داعية إلى تقليص علاقات الجزائر مع الدول «التي تتاجر بالقضية الفلسطينية».

ويأتي كلام حنون على خلفية ما جرى مؤخراً في قطاع غزة، حيث سقط المئات بين شهيد وجريح جرّاء جرائم الاحتلال الإسرائيلي بحق المتظاهرين في القطاع ضمن مسيرات العودة في ذكرى النكبة، واحتجاجاً على نقل السفارة الأميركية إلى القدس.

إلى ذلك علقت الرباط خططاً لشراكة توءمة مع نظيرتها غواتيمالا سيتي، احتجاجاً على نقل غواتيمالا سفارتها لدى إسرائيل من تل أبيب إلى القدس.

ونقلت وكالة «رويترز» أمس الأحد، عن نائب رئيس بلدية العاصمة المغربية الرباط، لحسن العمراني، أنه في أعقاب قرار غواتيمالا نقل سفارتها إلى القدس، قرر مجلس مدينة الرباط رفض النقاش بشأن اتفاقية التوءمة عاصمة غواتيمالا، غواتيمالا سيتي تضامناً مع الشعب الفلسطيني.

وافتتحت غواتيمالا سفارة في القدس، الأربعاء الماضي، بعد يومين من نقل الولايات المتحدة سفارتها إلى هناك في خطوة أثارت غضب الفلسطينيين ولاقت إدانة دولية.

وقتلت القوات الإسرائيلية نحو ٧٠ متظاهراً فلسطينياً عند الحدود مع غزة في اليوم الذي افتتحت فيه الولايات المتحدة سفارتها الجديدة في القدس.

وفي سياق آخر أفادت هيئة شؤون الأسرى والمحررين أمس بأن ٦٢ أسيرة موزعات بين معتقلي «الدامون» و«هشارون»، يعشن أوضاعاً صعبة للغاية، في ظل استمرار الإجراءات الاستفزازية والممارسات التعسفية التي تتخذها إدارة السجون بحقهن، خاصة مع بداية شهر رمضان المبارك.

وأوضحت الأسيرات أن غالبية الطعام المقدم لهن هو في الواقع تالف وغير صالح للاستهلاك البشري.

(روسيا اليوم– وفا– الميادين– رويترز– وكالات)

قانونيون فلسطينيون يشرعون بتوثيق مجازر إسرائيل في غزة.. وباراغواي تفتتح سفارتها اليوم في القدس

سفن لكسر الحصار تبحر من الدانمارك باتجاه غزة اليوم

فلسطين المحتلة - محمد أبو شباب

وسط رفض وغضب فلسطيني عارم، وعلى خطا الولايات المتحدة، أعلنت باراغواي أنها ستنقل سفارتها للقدس المحتلة اليوم الإثنين، بمشاركة رسمية واسعة على الرغم من الانتقادات الدولية الرافضة لتلك الخطوات أحادية الجانب، وقد أعلنت خارجية كيان الاحتلال، أن باراغواي ستفتتح سفارتها في مدينة القدس وهو يعد، كما تقول، يوماً تاريخياً لكيان الاحتلال، وأن رئيس باراغواي هوراسيو كارتيس وصل أمس الأحد كيان الاحتلال، لافتتاح سفارة بلاده في القدس اليوم. ودعت الخارجية الفلسطينية الدول العربية والإسلامية لقطع علاقاتها مع الدول التي تنقل سفارتها للقدس، على اعتبار أن ذلك يعد انتهاكاً فاضحاً لكل الاتفاقيات الدولية، ويعد مخالفة واضحة للقانون الدولي الذي يعتبر القدس أرضاً محتلة، وأن أي إجراء فيها يعد مخالفاً للقانون وللشرعية الدولية.

على صعيد آخر شرع قانونيون فلسطينيون بتوثيق المجازر الإسرائيلية في قطاع غزة، وذلك تمهيداً لإحالتها على الجنائية الدولية، وقال الخبير في القانون الدولي صلاح عبد العاطي لـ«الوطن» إن «ما فعلته دولة الكيان وقتلها لـ١١٠ متظاهرين سلميين يعد مخالفة لميثاق روما، وجريمة حرب تستوجب أن تتم محاكمة من أمر بارتكاب هذه المجزرة المروعة بحق تظاهرات سلمية، وقتله وإصابته للمتظاهرين بهذا العدد الكبير».

وأكد عبد العاطي أن «هناك اتصالات مكثفة تبذلها هذه الأيام السلطة الفلسطينية، ومنظمات دولية لتجهيز ملفات جرائم الحرب في غزة، من أجل رفعها للجنائية الدولية، وأن قرار مجلس حقوق الإنسان بتشكيل لجنة تقصي حقائق دولية، سيكون لها نتائج إيجابية، فيما يتعلق بتحقيق العدالة، ويجب علينا أن نتعاون جميعاً من أجل إتاحة المجال لهذه اللجنة القيام بواجباتها».

بدورها حذرت العديد من المنظمات الدولية من انفجار الأوضاع في قطاع غزة، في ظل استمرار إسرائيل في فرض حصارها ورفضها لكل النداءات الدولية برفعه، وخاصة مع وصول الأوضاع الإنسانية في غزة لمرحلة الكارثة، وعلى صعيد متصل تستعد عدة منظمات دولية في أوروبا لتدشين تسيير رحلات بحرية إلى قطاع غزة ابتداء من اليوم الإثنين بهدف كسر الحصار عن القطاع.

وأعلنت اللجنة الدولية لكسر الحصار عن غزة، في بيان لها، عن انطلاق سفن كسر الحصار عن قطاع غزة، الذي ينظمه تحالف أسطول الحرية، تحت عنوان «الحق بمستقبل عادل لفلسطين»، من العاصمة الدانماركية كوبنهاجن.

وأشارت اللجنة الدولية إلى أن «السفن ستنطلق تجاه الموانئ الألمانية، اليوم الإثنين وستتابع الإبحار عبر المحيط الأطلسي ومن ثم البحر المتوسط لمدة شهرين»، وذلك في أول تحرك بحري منذ عدة سنوات، بعد أن هاجمت بحرية الاحتلال العديد من القوافل البحرية التي كانت في طريقها لقطاع غزة، حيث قتلت وأصابت واعتقلت من كان على متن تلك السفن، وكان أبرزها مهاجمة أسطول الحرية في ٣١ من أيار عام ٢٠١٠، ما أسفر عن مقتل العديد من النشطاء المتضامنين مع غزة.

الهروب إلى الأمام

عبد المنعم علي عيسى

لا تبدو دعوة أنقرة للسفير الإسرائيلي إلى مغادرة البلاد يوم الثلاثاء الماضي على خلفية المجزرة التي ارتكبتها قوات الاحتلال في غزة قبل ٢٤ ساعة، بأنها تختلف عما وعد به الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بنك المتقاعدين الذي يصل تعداده إلى ١١ مليون فرد، بإعطاء راتبين إضافيين عشية حملته الانتخابية لخوض الانتخابات المبكرة المزمع إجراؤها في ٢٤ حزيران المقبل، فكلا الحادثتين لا تعدو أن تكونا فعلاً استعراضياً يستخدم لتحسين صورة فرد أو حكومة، والأمر نفسه سبق أن تكرر في العام ٢٠١٠ في أعقاب القطيعة التركية الإسرائيلية على خلفية اعتداء القوات الإسرائيلية على سفينة مرمرة قبالة شواطئ غزة في سياق حملة لفك الحصار عن هذي الأخيرة، وعلى الرغم من أن القطيعة دامت لأكثر من خمس سنوات إلا أنها كانت من النوع الذي يمكن أن يستمر لوقت أطول بكثير دون أن تكون لها تداعيات تذكر على باقي القطاعات، فقطيعة «مرمرة» كانت محض إعلامية وبمعنى آخر لم تتأثر بها قطاعات الاقتصاد أو التجارة، بل إن حجم التبادل التجاري كان قد تضاعف بعدها، الأمر الذي يعني أنها لم تكن «موجعة» ومن السهل العودة إلى النقطة التي حدثت القطيعة عندها دون الحاجة إلى مفاوضات مطولة أو إلى تطبيع في العلاقات.

قد يكون الرئيس التركي اليوم غير مهدد عبر صناديق الاقتراع التي ارتأى أن الظرف جد مناسب لحدوثها مبكراً، ولا يبدو أن أياً من خصومه الأربعة يمكن أن يشكل تهديداً حقيقياً له أو لحزبه فآخر استطلاعات الرأي تشير إلى أن أردوغان سيحظى بـ٤٤ بالمئة من الأصوات على حين سيحظى أقرب منافسيه إليه بـ٢٠ بالمئة، ولأن الحالة هذه مرحلية أو آنية فقد ارتأى الرئيس التركي قطاف ثمارها، والشاهد هو أن الركيزة الاقتصادية التي لعبت دور الرافعة له ولحزبه باتت اليوم غيرها في الماضي، والفورة المالية التي تحققت بين ٢٠٠٢–٢٠٠٨ بفعل تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي الذي فرض قواعد اللعبة الليبرالية ما أدى إلى تتويج الأسواق التركية بتدفقات مالية واستثمارات عملاقة، لم تعد موجودة، بل الأرقام تنبئ بالأسوأ، هذا بالإضافة إلى أن تركيا كانت في حينها تسير في ركب محادثات مع الاتحاد الأوربي لنيل عضويته الكاملة، وهذي أيضاً قد انتهت قبيل سنوات، وما يلاحظ هو أن تلك الفورة سرعان ما فقدت جذوتها بعد انتهاء برنامج صندوق النقد الدولي في العام ٢٠٠٨ ليصبح الاقتصاد التركي بعدها «منزوع الدسم» على امتداد خمس سنوات، إلا أن تلك الحالة السابقة لم تستمر أيضاً على حالها، حيث سيؤدي انقلاب السياسة النقدية في البنك الاحتياطي الفدرالي الأميركي في أيار من العام ٢٠١٣ إلى نهاية شهر العسل الذي كان يعيشه الاقتصاد التركي، على حين انعكست تراجم ذلك الانقلاب في الداخل التركي ممثلة بارتفاع تكلفة الاقتراض وخروج الاضطراب الاقتصادي إلى العلن، مع وجود عامل بنيوي كان قد شكل عاملاً مساعداً آخر، إضافة إلى تلك الرافعة في صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة.

من الممكن إيجاز ما سبق بأن المجتمع التركي يعتبر من المجتمعات النامية، وفيه تحظى الأحزاب المتشكلة حديثاً بقوة دفع كبرى انطلاقاً من وجود مسعى مجتمعي حثيث للتجريب، وهو ما حصل فعلاً مع حزب العدالة والتنمية الذي وصل إلى السلطة بعد أشهر من انشقاقه عن حرب الرفاه الإسلامي في العام ٢٠٠٢، والآن يمكن القول إن الحزب قد فقد تلك الميزة بعدما تمت تجربته لست عشرة سنوات متواصلة لا انقطاع فيها.

لا يمكن بأي حال من الأحوال فهم محاولة انقلاب ١٥ تموز من العام ٢٠١٦ إلا في سياق تضعضع تلك الركيزة الاقتصادية وإن كانت هناك العديد من الأسباب التي أدت إليها، وما جرى بعدها كان من الناحية العملية انقلاباً سياسياً مكتمل الشروط، فعلى الرغم من اعتقال وتسريح ما يزيد على ١٦٠ ألفاً منذ آب ٢٠١٦ إلى اليوم إلا أن ذلك لم يكن كافياً كما يبدو لتحصين موقع أردوغان، فذهب إلى التضحية برئيس الحزب ووزير خارجيته السابق أحمد داوود أوغلو، تمهيداً لإطلاق وترسيخ فكرة «الزعيم المنقذ»، الأمر الذي أدى إلى تحويل حزب العدالة والتنمية إلى حزب شخصي مفصلاً على مقاسه، بل انبرى إلى تحويل بلاده برمتها على النحو السابق أيضاً، وهو ما ستكون له تداعياته السياسية، والأهم هو أن الاقتصاد التركي سوف يصاب بمرور الوقت في مقتل، وربما كانت حملة «تمام» التي أطلقها ناشطون أتراك على موقع توتير الذي هددت وزارة الاتصالات التركية بحجبه، إذا ما ذهبت الحملة بعيداً في دعوة أردوغان إلى الانسحاب من العمل السياسي، ربما كانت نذيراً استباقياً مبكراً لتلك الإرهاصات التي ستشهدها تركيا في المرحلة المقبلة، وما يقلق أردوغان أكثر هو أن جذور الحملة العميقة تمتد إلى أميركا، حيث تقول التقديرات إن التغريدات المسجلة على الموقع والقادمة من أميركا هي ستة أضعاف القادمة من تركيا نفسها.

تركيا اليوم حبلى بالكثير وليس من المعروف إذا ما كانت الولادة ستأتي طبيعية أم إنها ستحتاج إلى عملية قيصرية، على حين التحولات الحاصلة تجعل من عوامل القوة التي يستند إليها حكم أردوغان هي نفسها العوامل التي يمكن لها أن تؤدي إلى الإطاحة به، وفي حال حدوث هذا السيناريو الأخير فإنه سيكون محكوماً بأصابع الدم التي تجعل من أردوغان أقرب إلى المصير الذي لقيه رئيس الوزراء السابق عدنان مندريس في العام ١٩٦٠.

انتخابات رئاسية في فنزويلا ومادورو الأوفر حظاً

فتحت مراكز الاقتراع أبوابها أمام ملايين الناخبين في فنزويلا أمس للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية المبكرة، حيث أظهرت استطلاعات الرأي أن الرئيس الحالي نيكولاس مادورو هو الأوفر حظاً للفوز بالانتخابات.

ويبلغ عدد الناخبين الفنزويليين نحو ٢٠٫٥ مليون ناخب وهم مدعوون للإدلاء بأصواتهم في مراكز الاقتراع البالغ عددها ١٤ ألفاً و٦٣٨ مركزاً على حين ستجري الانتخابات في دورة واحدة.

ويعد الرئيس الحالي نيكولاس مادورو الأوفر حظاً فيها للفوز بولاية ثانية مدتها ٦ سنوات على حين ينافسه مرشحون آخرون يمثلون مختلف الأحزاب.

وينافس مادورو كل من المعارض هنري فالكون، والمهندس رينالدو كيهادا والقس السابق خافيير بيرتوتشي.

وعلى الرغم من قرار زملائه بالمقاطعة، تقدم فالكون زعيم حزب الطليعة التقدمية المعارض بترشيحه.

ومع أن أكبر رابطة معارضة في البلاد، وهي «المائدة المستديرة للوحدة الديمقراطية»، قررت عدم المشاركة في الانتخابات وحثت المواطنين على عدم المشاركة في التصويت، إلا أن نداءها لم يؤثر سلباً في مزاج المواطنين قبل الانتخابات، إذ أظهر استطلاع للرأي أن ٦٣ بالمئة من الفنزويليين يعتزمون الإدلاء بأصواتهم، من بين ٢٠٫٥ مليون شخص لديهم الحق في التصويت.

وأدلى الرئيس مادورو بصوته في الانتخابات لدى بدء التصويت.

ونشرت السلطات الفنزويلية نحو ٣٠٠ ألف عسكري وشرطي لضمان الأمن خلال عملية الاقتراع.

وكان الرئيس مادورو تولى الحكم في فنزويلا عقب وفاة الرئيس السابق أوغو تشافيز في الخامس من آذار عام ٢٠١٣.

وفي سياق آخر نددت الحكومة الفنزويلية بالعقوبات الأميركية الجديدة عليها مؤكدة أنها محاولة لتخريب الانتخابات الرئاسية.

وفي بيان وصفت الحكومة الفنزويلية العقوبات بأنها «جزء من حملة عدوان منظمة» تقوم بها إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب وقالت: إن «هذه العقوبات ليست مفاجئة عشية انتخابات جديدة عندما يخرج شعب فنزويلا للدفاع عن ديمقراطيته أمام الاعتداءات الإمبريالية التي تحاول إخراجها عن مسارها».

نتائج الاستطلاع الأخير الذي أجرته مؤسسة Hinterlaces، أعطى ٤٨ بالمئة من الأصوات للرئيس الحالي مادورو، و٣١ بالمئة لخصمه فالكون، و١٤ بالمئة لممثل حركة «الأمل للتغيير» خافيير بيرتوتشي.

وكالات

برلين تتودد وصحافتها: بوتين سيد حلبة السياسة الدولية

بعد زيارة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل لروسيا ولقائها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في سوتشي حيث أجرى الطرفان محادثات يوم الجمعة الماضي، بدأت المواقف السياسية والإعلامية في ألمانيا تنحو نحو التقارب من موسكو وكيل المديح للسياسات الروسية ولشخص الرئيس بوتين.

حيث اعتبرت الرئيسة المشاركة لحزب اليسار في البرلمان الألماني «البوندستاغ» سارة فاغنكنت، أن التقارب مع روسيا من مصلحة أوروبا، لأنه يضمن الأمن ومصالح الشركات الغربية وتحقيق نزع السلاح.

ودعت السياسية الألمانية في مقابلة مع صحيفة «نوي أوسنابروكير تسايتونج» إلى إنهاء «الفترة الجليدية في العلاقات مع موسكو».

وقالت: «العقوبات تؤثر بشكل أساسي في الشركات الأوروبية والألمانية لذا من مصلحتنا إلغاؤها».

في الوقت نفسه، أشارت فاغنكنت إلى أن ألمانيا يجب أن تستمر في انتقاد انضمام شبه جزيرة القرم إلى روسيا.

وقالت نائب زعيم اليسار «لكن إذا كان الانتقاد ينطلق من شفاه أولئك الذين يديرون الحروب الدولية التي تنتهك القانون الدولي، فإن هذا يبدو منافقا للغاية».

ولفتت السياسية الألمانية إلى أن الولايات المتحدة أنفقت خمسة مليارات دولار للإطاحة بالحكومة المنتخبة في أوكرانيا.

في هذه الأثناء دعت صحيفة «junge welt» الجيش الألماني «بوندسفير» إلى نسيان المواجهة مع روسيا والتخلي عن أي أفكار تحيي خطة «بارباروسا» التي وضعت عام ١٩٤١ للهجوم على الاتحاد السوفييتي.

ويقول صاحب المقالة إن القوات المسلحة لألمانيا الحديثة، المزودة بالدبابات والمعدات العسكرية الأخرى والغواصات، من المشكوك في أنها معدة من أجل القيام بـ«تدخل إنساني».

وتشدد المقالة على أن «حملة حلف الناتو ضد روسيا سيكون مآلها الفشل»، ويستحيل إحياء خطة «بارباروسا»، وذلك لأن مثل هذا الأمر ببساطة لن يحالفه النجاح، إذ فشلت محاولتان سابقتان لغزو روسيا جرتا عامي ١٨١٢ و١٩٤١، في إشارة إلى غزو جيوش نابليون لروسيا في القرن ١٩، والغزو النازي الألماني للاتحاد السوفييتي في القرن العشرين.

في سياق متصل وصفت صحيفة «ذي بيلد» الرئيس الروسي بوتين بأنه «سيد حلبة السياسة الدولية» في مقال حول استقباله المستشارة الألمانية ميركل مباشرة بعيد لقائه السيد الرئيس بشار الأسد.

ووفقاً للصحيفة الألمانية، فإن الزعيم الروسي «أظهر بوضوح لميركل، من السيد ليس فقط في المقر الرئاسي الصيفي، ولكن أيضاً على الساحة السياسية الدولية».

كما افتتح الزعيم الروسي جسرا يربط البر الرئيسي من روسيا مع شبه جزيرة القرم، الأمر الذي أدانته الحكومة الألمانية، حسبما لاحظ كاتب المقال في الصحيفة الألمانية.

وعلى الرغم من ذلك، قبل أربعة أسابيع من انطلاق مونديال كأس العالم الذي تستضيفه روسيا، فإن ميركل «تجلس في سوتشي الدافئة على كرسي مريح بضيافة بوتين».

ويلخص المؤلف قائلاً: «من غير المحتمل أن يكون زعيم الكرملين أكثر ارتياحاً وابتهاجاً من ذلك».

وكالات

اعتبرت تصريحات الأوروبيين متناقضة.. وهددت أميركا بالرد بالمثل

طهران: واشنطن لم تحقق أهدافها بالانسحاب من الاتفاق النووي

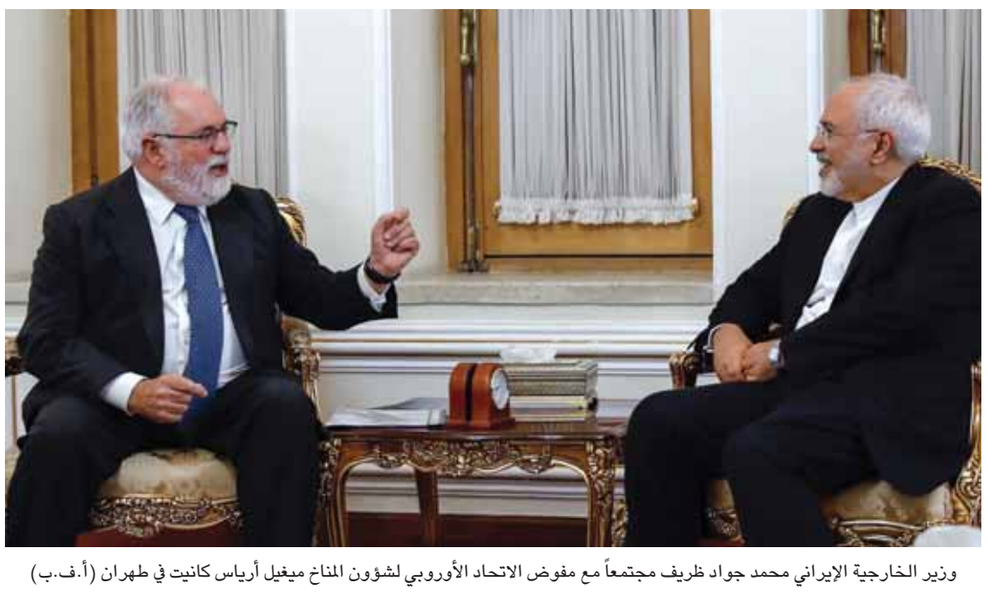

وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف مجتمعاً مع مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون المناخ ميغيل أرياس كانيت في طهران (أ.ف.ب)

أكد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف أن الولايات المتحدة فشلت بتحقيق أهدافها من الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، في وقت شدد رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بمجلس الشورى الإسلامي الإيراني علاء الدين بروجردي أن السبيل الوحيد لمواجهة العقوبات الأميركية هو الرد بالمثل وفرض عقوبات على واشنطن.

ونقل نائب برلماني إيراني عن ظريف قوله في كلمة له أمس أمام جلسة لنواب مجلس الشورى الإسلامي الإيراني: «لا توجد مشكلة بالاستثمار في إيران بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي ويمكن للمستثمرين المجيء إلى إيران والاستثمار فيها».

من جهة ثانية شدد ظريف على أن مشروع لائحة انضمام إيران إلى اتفاقية مواجهة تمويل الإرهاب «تي إف سي» لن يخلق أي مشكلة في دعم محور المقاومة فضلا عن مكافحة الإرهاب.

بدوره أكد رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بمجلس الشورى الإسلامي الإيراني علاء الدين بروجردي أن السبيل الوحيد لمواجهة العقوبات الأميركية هو الرد بالمثل وفرض عقوبات على واشنطن.

وأشار بروجردي في تصريح له إلى تصديق مجلس الدوما الروسي على لائحة العقوبات ضد الولايات المتحدة وقال: إن «السبيل الوحيد لمواجهة العقوبات الأميركية هو الإجراء الذي اتخذه الدوما الروسي حيث قام بفرض عقوبات على أميركا وحلفائها الذين فرضوا عقوبات على موسكو» معتبراً أن هذا الإجراء يعد السبيل الوحيد الذي بإمكانه أن يقف أمام الأطماع التوسعية الأميركية وانتهاكها للقوانين الدولية.

وكان مجلس النواب الروسي «الدوما» اعتمد الخميس الماضي بالقراءة الثانية مشروع قانون بشأن تدابير الرد الروسية على العقوبات الغربية سبق لمجموعة من النواب برئاسة رئيس المجلس أن طرحته في وقت سابق ردا على العقوبات الأميركية.

ويسمح المشروع بإمكانية إدخال إجراءات مضادة رداً على التحركات غير الودية من قبل الولايات المتحدة والدول الأخرى.

وأوضح بروجردي أنه يجب على أوروبا أن تقف بوجه إجراءات أميركا وأطماعها التوسعية وألا تسمح لها بكسر هيبة الاتحاد الأوروبي المؤلف من ٢٧ بلداً لافتاً إلى أن الوقت قد حان لوقوف أوروبا أمام الغطرسة الأميركية. إلى ذلك أكد مستشار قائد الثورة الإسلامية في إيران للشؤون الدولية علي أكبر ولايتي أن تصريحات الأوروبيين بشأن الاتفاق النووي متناقضة.

وقال ولايتي في تصريح أمس: إن «بعض أعضاء الاتحاد الأوروبي يقولون إنهم ملتزمون بالاتفاق النووي لكن البعض الآخر من الأوروبيين يقولون ليس ضرورياً الوقوف في وجه أميركا وإعطاء ضمانات لإيران».

وأوضح ولايتي أن هذا التناقض في تصريحات المسؤولين الأوروبيين يثير الريبة معربا عن أمله بأن تتمكن إيران من أخذ الضمانات الضرورية وقال: «في غير هذه الحالة لا يمكن الثقة بهذا الجانب المتقلب الرأي والذي يطلق تصريحات متناقضة».

وكالات

فرنسا لن تسمح لأميركا بأن تكون شرطياً اقتصادياً عالمياً

أكدت فرنسا أنها ستمنع الولايات المتحدة من أن تكون شرطياً اقتصادياً للعالم، وصرح وزير المالية الفرنسي برونو لومار، أمس بأن بلاده تدرس قدرة الاتحاد الأوروبي لتقديم تعويضات للشركات الأوروبية التي قد تواجه العقوبات الأميركية بسبب ممارسة أعمالها في إيران.

وتطرق لومار في حديثه لـ«C News TV» وإذاعة «Europe 1»، أمس إلى قواعد الاتحاد الأوروبي لعام ١٩٩٦ التي قال إنها تسمح للاتحاد الأوروبي بحماية الشركات الأوروبية من أي عقوبات أميركية. وعبر عن رغبته في أن يشدد الاتحاد الأوروبي موقفه في هذا المجال. وقال لومار: «هل ننوي أن نسمح للولايات المتحدة بأن تكون شرطياً اقتصادياً عالمياً؟ والجواب هنا «لا».

وتواجه الشركات الأوروبية التي تتعاون اليوم مع إيران خطر فرض عقوبات أميركية عليها بعد أن أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب انسحاب واشنطن من اتفاق إيران النووي.

وكان الاتحاد الأوروبي قد أجبر واشنطن عام ١٩٩٦ عندما حاولت معاقبة الشركات الأجنبية بسبب تعاونها مع كوبا، على التراجع، مهدداً بفرض عقوبات ثأرية عليها.

وكالات